عبد المنعم علي عيسى

مكاشفات أزمة الغواصات الفرنسية

لكأن القارة العجوز كانت بحاجة إلى مزيد من الصدمات لكي يتكشف كل هذا الوهن والضعف الذي بدت عليه مؤخراً قبيل نحو أسبوعين، ولكأنها كانت بحاجة أيضاً إلى المزيد من الدلائل لتأكيد حقيقة تراجعها في موازين القوى العالمية، أو على وجه التحديد لتأكيد تراجعها في الحسابات الأميركية على نحو ما ظهرت عليه في غضون الأسبوعين سابقي الذكر، لكن كلا الفعلين، الصدمة والتأكيد، كانا لازمين، كما يبدو، لإخراج كل تلك الريبة والشكوك الغائرة في ذات جمعية ما انفكت تبدي المزيد منهما، منذ عقدين على الأقل، تجاه الحليف القابع على الضفة المقابلة من المحيط الأطلسي، والذي ترى فيه، تلك الذات، خياراً وحيداً لا بديل عن قيادته للحفاظ على الأمن والاستقرار سواء أكان ذلك داخل حدودها، أم كان على تخوم تلك الحدود.

جاء الإعلان في الخامس عشر من شهر أيلول الجاري عن الشراكة الأمنية الإستراتيجية «أوكوس» ما بين ثالوث «الولايات المتحدة، بريطانيا، أستراليا» في منطقة المحيطين الهندي والهادي، بكل ما تحمله الجغرافيا، وكذا العصبية «الأنكلوساكسونية» المعتمدة من دلالات ومعان، ليرخي بظلاله الثقيلة على القارة العجوز التي لم تكن بحاجة إلى فعل المزيد لكي تقض مضاجعها التي لم تكن أصلاً «مثيرة» بما يكفي لنوم هانئ، فالولايات المتحدة، كما تبدت في «أوكوس»، لم تعد راغبة في قيادة العالم، بعدما كان الظن الأوروبي يقول بوجود أخطاء في تلك القيادة، والأمر من شأنه أن يفقد من يتراصفون تحت تلك القيادة الكثير من توازنهم، بل ويشيع لديهم التشتت الذي لا يعود معه ممكناً تحديد اتجاه الشمال الصحيح، ثم من شأنه أيضاً أن يزيد، بنتيجة الشعور بفقدان المظلة الحامية، من عمق التصدعات التي تزايدت أصلاً في غضون المرحلة السابقة، عندما اهتزت تجربة الاندماج التي بدأت في الخمسينيات من القرن الماضي وتبلورت في سبعينياته، والأمر يمكن لحظه عبر الصعود الذي حققه اليمين الانعزالي، الماضي قدماً نحو تعزيز الهويات الضيقة، والداعي أيضاً إلى خصوصية التجارب داخل حدود كل بلد من بلدان القارة المليئة بالعبر والحكم والتجارب، فصعود الأخير بات ظاهرة تميز كل الانتخابات الحاصلة على امتداد القارة منذ نحو خمس سنوات، بما فيها انتخابات البرلمان الأوروبي الأخيرة، ومعها بدا أن «الحلم» بات بعيداً ولم يعد ممكناً الرهان، فحسب، على «اللاصق» الاقتصادي للمضي قدما في ذلك الرهان.

جاءت ردة الفعل التشنجية التي أظهرتها باريس تجاه إلغاء أستراليا لصفقة الغواصات الفرنسية التي وصفت بـ«صفقة القرن» حين انعقادها العام ٢٠١٦ بعد أن بلغت قيمتها ٣٦٫٥ مليار دولار أميركي، لتؤكد أنها، أي باريس ومعها باقي شقيقاتها الأوروبيات، ترى أن الخسارة الكبرى ليست في الخسارة الاقتصادية على أهميتها، وإنما بفعل حالة «الفكاك» الحاصلة مع واشنطن مما يكرسه فعل إلغاء الصفقة الذي حدث ولاشك بقرار من الأخيرة، والتشنج كان من الحدة لدرجة أفقدت باريس «رصانتها وذوقها» المعهودين، وظهر ذلك عبر استخدام عبارات غريبة في الخطاب الباريسي الراصد للحدث، من نوع «الخيانة» و«الأنانية» و«الطعن في الظهر»، وتلك توصيفات تشير إلى عمق «الجرح» المتولد بفعل ذلك الحدث، واللافت هو أن «الشقيقات» شعرن أيضاً بألم الجرح الفرنسي فذهبن إلى إعلان الدعم والإسناد لصاحب هذا الأخير، وهو ما عبرت عنه رئيسة المفوضية الأوروبية العليا أرسولا فون دير لايين، يوم الإثنين ٢٠ أيلول الجاري حينما قالت لشبكة «سي إن إن» الأميركية إن «أحد أعضاء الاتحاد الأوروبي جرى التعامل معه بطريقة غير مقبولة»، والمؤكد هنا أن فعل التضامن البادي هنا في التصريح الأخير يحمل في طياته شيئاً آخر أبعد مما رمى إليه في الظاهر، فهو يعبر عن أن «الصفعة» لم تكن موجهة لـ«الخد» الباريسي فحسب، وإذا ما كان ذلك هو الحاصل فعلاً فإن على «الخدود» الأوروبيات أن تصبح في وضعية الانتظار.

لم يعد الغرب واحداً، بات غربان ولسوف يصبح أكثر في المستقبل القريب، على وقع الخلاف حول مصطلحات ومفاهيم مفصلية من عيار «الشريك والخصم والعدو» ومن يمثلهم في صراع القوى الدائر راهناً، والمؤكد أن هذا الأخير يسجل لروسيا «البوتينية» نجاحها في استعادة جزء من إرثها السوفييتي السابق وهي لا تزال ماضية في طريقها ذاك لا تحيد عنه، أما الصين فهي تغذ الخطا على طريق اختراق العالم بمشاريع عملاقة ذات طموح أسطوري، في حين ظهر أن أميركا ما بعد «أوكوس» قد ارتأت مواجهة الاثنين عبر دثار يعتد بعرق حضاري وثقافي متقارب أكثر، ووحدها القارة العجوز تبدو تائهة، وهي من الوهن بحيث باتت مهددة بفقدان لقب الجغرافيا المصدرة للتحولات العالمية الذي حملته على امتداد قرون طويلة سابقة، هذا إن لم تصبح ملعباً لصراع القوى آنفة الذكر في المرحلة المقبلة التي يشهدها هذا الأخير.

كشف تأكيد مسؤولي «البيت الأبيض» بقاء الاحتلال الأميركي في سورية

«مسد» يعلن مواصلة مشروعه الانفصالي ويؤكد أن لا عداوة مع تركيا!

تظاهرات في الشدادي ضد ممارسات «قسد» وجيش الاحتلال الأميركي (عن الانترنت – أرشيف)

| الوطن

أعلنت رئيسة الهيئة التنفيذية لما يسمى «مجلس سوريا الديمقراطية – مسد» الانفصالي، إلهام أحمد، أن مسؤولي «البيت الأبيض»، أكدوا أن قوات الاحتلال الأميركي باقية في شمال وشرق سورية، وزعمت أن الوجود الأميركي من شأنه أن يضفي ما سمته التوازن «الإيجابي» في الملف السوري، مشيرة إلى مضي «المجلس» في مشروعه الانفصالي.

وفي ندوة تلفزيونية لـ«معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»، حضرها باحثون ومسؤولون عن ملف الشرق الأوسط في العاصمة الأميركية واشنطن، تحدثت أحمد حسب الموقع الإلكتروني لـ«مسد» عن زيارتها لواشنطن واللقاءات التي أجرتها والوفد المرافق لها مع الإدارة الأميركية وأعضاء في الكونغرس من الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

ووصفت أجواء اللقاء مع مسؤولين في «البيت الأبيض» بـ«الإيجابي»، حيث «أكد مسؤولو البيت الأبيض أن الولايات المتحدة باقية في شمال وشرق سورية على عكس ما أشيع في واشنطن بعد الانسحاب من أفغانستان».

وزعمت أحمد، أن وجود الاحتلال الأميركي في سورية من شأنه أن يضفي ما سمته التوازن «الإيجابي» في الملف السوري وهو يختلف عن الحالة الأفغانية كلياً.

وأضافت: «سمعنا من المسؤولين في البيت الأبيض تعهّدات بالاستمرار في الالتزام بالوجود في شمال وشرق سورية، وتقديم الدعم الاقتصادي للمنطقة».

وفي مسألة الحوار مع دمشق، قالت أحمد، إن تعاوناً أميركياً روسياً؛ يمكن أن يثمر عن نتائج ملموسة ودفع دمشق للقبول بمشاركة أطراف سياسية أخرى.

وبينما يواصل «مسد» عرقلة الحوار مع دمشق بتحريض من الولايات المتحدة، جددت أحمد فيما يتعلق وملف تركيا واحتلالها لأجزاء واسعة من الشمال السوري ومواقفها العدائية تجاه ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي يعتبر «مسد» واجهة سياسية لها، جددت، استعدادهم للحوار مع تركيا وحل كافة الخلافات معها بالطرق السلمية والحوار، شريطة معالجة ملفات مرتبطة بما سمته «الشعب الكردي» والأراضي السورية المحتلة من قبل تركيا مثل رأس العين بريف الحسكة الشمالي وتل أبيض بريف الرقة وعفرين في ريف حلب.

وحول علاقة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» التي تسيطر على «الإدارة الذاتية» بـ«حزب العمال الكردستاني- بي كا كا» الذي يصنفه النظام التركي «تنظيماً إرهابياً»، ذكرت أحمد، أن جذر القضية هو معالجة القضية الكردية في تركيا، حيث تأسس «العمال الكردستاني» في تركيا من أجل «حقوق الكرد» وكان «هدفه إرساء نوع من الديمقراطية في تركيا ليستفيد منها الكرد وباقي المكوّنات التي تعاني من القمع».

وأشارت إلى أن «حزب العمال الكردستاني واجه الإرهاب والتطرف في عدة مناطق يوجد فيها الكرد وقدموا أغلى ما لديهم بما في ذلك أجزاء من أجسادهم، ونشعر بالتزام أخلاقي حيال تلك التضحيات لأجلنا».

وأضافت: «أما نحن في شمال وشرق سورية، سوريون من مختلف الخلفيات والتوجّهات و«نحكم» جزءاً من أراضي سورية ولا عداوة لدينا تجاه تركيا».

ودعت أحمد المجتمع الدولي إلى ضمان حوار منفتح وشامل بين الكرد في تركيا والحكومة التركية، والوصول لتفاهمات من شأنها إرساء استقرار وأمان بعيدي المدى في المنطقة.

وتحدثت أحمد عن ما سمته «مسار» تطوير «الإدارة الذاتية» الذي بدأه «مسد» عبر تنفيذ سلسلة مخرجات ما يسمى «المؤتمر الوطني لأبناء الجزيرة والفرات» الذي عقد في تشرين الثاني من العام الفائت.

وفي مؤشر على مضي «مسد» بمشروعه الانفصالي بدعم من الاحتلال الأميركي، كشفت أحمد أن مناطق شمال وشرق سورية ستشهد «عملية انتخابية» قريبة ستكون مفتوحة لكل مكوّنات المنطقة للمشاركة فيها، لافتةً إلى قبول «الإدارة الذاتية» بمراقبة دولية حيادية لضمان ديمقراطية وشفافية الانتخابات.

وأشارت إلى أن الحوار الكردي – الكردي، لن يكون عائقاً أمام إجراء الانتخابات، معللة ذلك بأنه «ليس من العدل أن نجعل مكوّنات المنطقة مثل العرب الذين يشكلون جزءاً كبيراً من سكان المنطقة ينتظرون الانتخابات وتمثيلهم ديمقراطياً إلى حين تفاهم الأطراف الكردية في حوارهم المنفصل».

مقتل مسلحين من «قسد» في «تل تمر» وفرار آخرين

قتل عدد من مسلحي ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» الانفصالية، أمس، في محيط بلدة تل تمر بريف محافظة الحسكة، بينما تواصل فرار المسلحين من صفوفها، حيث فر ٨ منهم خلال توجههم من مدينة الحسكة نحو نقاطهم شمال الحسكة قرب خطوط التماس مع ما يسمى «الجيش الوطني» الموالي للاحتلال التركي.

وفي التفاصيل، فقد قتل عدد من مسلحي «قسد» في محيط بلدة تل تمر على إثر تصعيد قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها من قصفها للمنطقة، وعرف من القتلى المدعو أحمد بشو وشيار حسكة وزاغروس حسكة، وذلك حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

من جهة ثانية، شهدت أرياف الحسكة ودير الزور انتشاراً واسعاً لحواجز ما تسمى قوات «الأسايش» التابعة لميليشيات «قسد» على الطرقات الرئيسية وذلك بعد فرار مجموعة من مسلحي «قسد» إلى جهة مجهولة.

وأشارت مصادر محلية إلى أن ٨ مسلحين من «قسد» فُقد الاتصال بهم خلال توجههم من مدينة الحسكة بعد انتهاء إجازاتهم نحو نقاطهم شمال الحسكة قرب خطوط التماس مع «الجيش الوطني» الموالي للاحتلال التركي.

وبيّنت المصادر، أن المسلحين ينتمون لما يسمى «مجلس الحسكة العسكري» التابع لميليشيات «قسد»، وفروا نحو مناطق سيطرة «الجيش الوطني» بتنسيق مسبق بعد انتهاء إجازاتهم الأمر الذي دفع «قسد» لمداهمة منازل ذويهم بمدن الحسكة والرقة للبحث عنهم من دون جدوى.

وشهدت الطرق الرئيسية الواصلة بين الرقة والحسكة ومحيط البلدات الواقعة على خطوط التماس بين «الجيش الوطني» وميليشيات «قسد» استنفاراً أمنياً وانتشاراً واسعاً لدوريات ما تسمى «الشرطة العسكرية» التابعة لـ«قسد» بهدف البحث عن المسلحين المنشقين قبل تمكنهم من الوصول عبر طرق التهريب نحو المناطق الخاضعة لسيطرة الاحتلال التركي والميليشيات الموالية له.

من جانب آخر قتلت استخبارات النظام التركي، قيادياً مما يسمى «حزب العمال الكردستاني – بي كا كا» خلال عملية نفذتها في مدينة القامشلي بمحافظة الحسكة، حسبما ذكرت وكالة «الأناضول».

وأوضحت مصادر أمنية في النظام التركي، أن مسيرات تركية استهدفت المدعو «أنغين قره أصلان» الذي يحمل الاسم الحركي «حيدر وارتو» ويشغل عضوية ما تسمى اللجنة المركزية في «بي كا كا».

وفي سياق منفصل، لقي طفل دون سن الـ١٨ عاماً حتفه بسبب انفجار لغم من مخلفات التنظيمات الإرهابية بالقرب من معبر بلدة خشام بريف دير الزور، حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

وكالات

العراق يحبط محاولة إدخال مواد متفجرة من سورية إلى أراضيه

أعلن العراق، أمس، إحباطه محاولة إدخال مادة «TNT» المتفجرة من الأراضي السورية إلى الأراضي العراقية وذلك بفضل الكاميرات الحرارية الموجودة على الشريط الحدودي بين البلدين.

وقالت خلية الإعلام الأمني في بيان نقلته وكالة الأنباء العراقية «واع»: إن «القوات الأمنية في الفرقة الخامسة عشرة بالجيش تمكنت من منع محاولة لإدخال ١٨ كيساً زنة ٥٠٠ كغ ملأى بمادة «TNT» إلى الأراضي العراقية، وفقاً لمعلومات استخباراتية دقيقة من جهاز مكافحة الإرهاب».

وأضافت: إن عملية ضبط هذه المواد، تمت بعد تشكيل فريق عمل مختص والمتابعة بوساطة الكاميرات الحرارية في الحدود، مشيرة إلى أنه جرى رصد مجموعة من الأشخاص تقلهم عجلة وهم يحاولون إدخال هذه المواد المتفجرة من الأراضي السورية إلى الأراضي العراقية عن طريق قرية نعيم المحاذية للشريط الحدودي بين البلدين.

وأكدت، أن المجموعة قامت بإفراغ الأكياس هناك، وأنه تم التعامل مع المواد المضبوطة أصولاً.

والسبت الماضي، أكد عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية العراقية النائب عبد الخالق العزاوي، أن أمن الحدود العراقية – السورية هو الأفضل بعد ٢٠٠٣ وأنه تم احتواء أكثر من ٨٠ بالمئة من الفراغات والإشكاليات، لافتاً إلى أن دخول التقنيات الحديثة في مكافحة التهريب وضبط الحدود وخاصة الكاميرات الحرارية، شكّل قفزة نوعية في الأشهر الماضية من خلال إحباط عشرات محاولات التهريب.

وقال: إن «تعزيز أمن الحدود العراقية – السورية دخل مرحلة التطوير الثالثة والتي ستشمل توسيع دائرة نشر الكاميرات وإقامة الأبراج ونصب الموانع التي تسهم في جعل العبور من الحدود صعب للغاية وتعطي مساحة أكبر للقوات الأمنية في إحباط أي محاولات ترمي لضرب الاستقرار، خاصة وأن من بين من يحاول الدخول هم عناصر متطرفة».

يشار إلى أن مسلحي تنظيم داعش الإرهابي ينتشرون في المناطق الشرقية من سورية المحاذية للحدود العراقية ويتسللون باستمرار عبر هذه الحدود من سورية إلى العراق وبالعكس.

وكالات

المحافظ نتوف لـ«الوطن»: جاءت تنفيذاً لتوجيهات الرئيس الأسد

عودة عدد من العائلات المهجرة إلى قرية حيش في ريف إدلب الجنوبي

عودة عشرات العائلات المهجرة إلى بلدة «حيش» في ريف إدلب (عن الانترنت)

| موفق محمد

أكد محافظ إدلب، محمد نتوف، أن بدء عودة العائلات المهجرة إلى قرية حيش المحررة في منطقة خان شيخون بريف إدلب الجنوبي، تأتي تنفيذاً لتوجيهات الرئيس بشار الأسد بإعادة المهجرين إلى مدنهم وبلداتهم وقراهم التي حررها الجيش العربي السوري من الإرهاب.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال نتوف: «الأهالي لم يغادروا حيش بأرواحهم ولكن غادروها بأجسادهم واليوم يعودون إليها بأجسادهم وأرواحهم ليكملوا المشوار».

وأوضح محافظ إدلب أن أهالي حيش يعودون لتجسيد شعار «عندما يكون الفلاح بخير يكون الوطن بخير» الذي أطلقه الرئيس الأسد.

ورأى نتوف أنه بهمة رجال الجيش والقوات المسلحة الذين ضحوا بدمائهم في إدلب وفي كل أرجاء سورية في سبيل عزة وكرامة الوطن ستكون العودة الشاملة إلى «ساحة هنانو» وسط مدينة إدلب، لأنه «إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر».

وأشار نتوف إلى أن الإرهاب عاث فساداً وخراباً وتدميراً في حيش وكل المناطق التي يوجد فيها في إدلب، لافتاً إلى أن كل المديريات ستعمل على إعادة الخدمات تباعاً لأهالي حيش وخصوصاً الأساسيات منها مثل الماء والكهرباء والصرف الصحي وتأمين النظافة حتى تعود حيش كما كانت قبل عام ٢٠١١.

وأكد أن محافظة إدلب ستعمل على إعداد دراسات سريعة من أجل إعادة تأهيل البنى والخدمات الأساسية في القرية، ولاسيما شبكة المياه والمدارس في أسرع وقت ممكن.

وقال «الدولة هي الحضن الدافئ لكل أبنائها ولن نألو جهداً حتى تكون كل سورية آمنة وذلك تنفيذا لتوجيهات السيد الرئيس».

وأشار إلى أن ١٨ عائلة من العائلات المهجرة دخلت إلى قرية حيش بعد قيام الجهات المعنية بتأمين المرافق الخدمية اللازمة للقرية، وتفقدت منازلها وأراضيها بعد أن فتحت محافظة إدلب الطرقات الرئيسية والفرعية وأزالت الأنقاض لتيسير دخول الأهالي وتأمين عودتهم.

وأوضح أنه من المقرر عودة ١٤٦ عائلة وفق القوائم المسجلة لدى الأمانة العامة للمحافظة على أن تصل الأسر تباعاً خلال الأيام المقبلة.

وتخلّل الاحتفال بعودة السكان المهجرين، رفع علم الجمهورية العربية السورية في ساحة القرية وسط حضور رسمي وشعبي.

وأعلن الجيش العربي السوري في ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٠ تحرير قرية حيش وعدد من القرى في المنطقة الممتدة بين خان شيخون ومعرة النعمان بريف إدلب الجنوبي بعد القضاء على آخر بؤر الإرهاب فيها.

أزمة مياه حادة في مناطق سيطرة «النصرة» تهدّد صحة السكان بمخاطر جسيمة

حذّرت منظمة أطباء بلا حدود، أمس، من أن الأهالي يواجهون وضعاً مزرياً في المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية في شمال غرب سورية.

وأشارت المنظمة في بيان إلى أن محدوديّة الوصول إلى المياه النظيفة وصلت خلال الأشهر القليلة الماضية إلى مستويات خطيرة، الأمر الذي يفاقم انتشار الأمراض، ويعيق إجراءات النظافة الأساسية في ظل ارتفاع وتيرة الإصابات بـ«كوفيد-١٩»، حسبما ذكرت وكالة «أ ف ب».

وقال مسؤول التوعية الصحيّة في المنظمة بشمال غرب سورية، إبراهيم مغلاج: «نواجه بانتظام الآثار الصحيّة الناجمة عن نوعية المياه الرديئة، والتي غالباً ما تجلب الأمراض المنقولة بالمياه وغيرها من المشاكل الصحيّة إلى المخيمات، مثل الإسهال والتهاب الكبد والقوباء والجرب والعديد من الأمراض الأخرى».

وأشارت المنظمة إلى أن نقص التمويل فاقم الوضع سوءاً، إذ تشكّل أنشطة تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحيّة حالياً أربعة في المئة فقط من ميزانيّة الاستجابة الإنسانيّة بأكملها في جميع أنحاء سورية، وهو أقل من ثلث ما تمّ إنفاقه العام الماضي على الأنشطة ذاتها.

وبينت المنسّقة الطبيّة للمنظمة المدعوة تيريزا غراسيفا، أنه مع وقف العديد من المنظمات أنشطة نقل المياه بالشاحنات في العديد من المخيمات، تأثرت مناطق بشدة بينها منطقة دير حسّان في ريف إدلب الشمالي، حيث زادت الأمراض المنقولة بالمياه بنسبة ٤٧ في المئة بين شهري أيار وحزيران الماضيين.

وأوضحت المنظمة، أنها لاحظت ارتفاعاً في حالات الإسهال في أكثر من ٣٠ مخيماً في محافظة إدلب، حيث تسيطر ما تسمى «هيئة تحرير الشام» التي يتخذ منها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي غطاء له، وميليشيات أخرى أقل نفوذاً على معظم مساحتها.

وأفاد مركز رعاية صحيّة أوليّة تدعمه المنظمة في الرقة عن أنّ عدد حالات الإسهال في أيار كان أعلى بنسبة ٥٠ في المئة مقارنة بالشهر ذاته في العام الماضي.

وأشارت المنظمة إلى أن مليون شخص في الحسكة يواجهون صعوبة في الوصول إلى المياه منذ نحو عامين، بسبب الانقطاع المتكرر في توفير المياه من محطة مياه علوك، الخاضعة لسيطرة الاحتلال التركي.

وفي السياق سجّل مخيم في مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» في الحسكة، تزايداً ملحوظاً بحالات التسمم بسبب تلوث المياه، في ظل غياب التعقيم عنها، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وقد تم تسجيل ١٥ حالة تسمم في مخيم السد جنوب الحسكة، ومعظم هذه الحالات من الأطفال، حيث تظهر عليهم أعراض الآلام المعوية والصداع والإسهال، كما تم نقل بعض الحالات الحرجة إلى المشافي، خصوصاً من صغار السن والحوامل.

وكالات

صباغ أمام مجلس الأمن: الدستور شأن سوري - سوري يقرّره السوريون بأنفسهم

المقداد لأبناء الجالية في أميركا: ضرورة فضح ممارسات واشنطن أمام الرأي العام الأميركي

وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد خلال لقائه مجموعة من أبناء الجالية السورية في الولايات المتحدة الأميركية (سانا)

شدّد وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد خلال لقائه مجموعة من أبناء الجالية السورية في الولايات المتحدة الأميركية على ضرورة فضح ممارسات واشنطن والحصار الذي تفرضه على الشعب السوري، بينما جدّد مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بسام صباغ التأكيد على رفض سورية أي تدخل خارجي في عمل لجنة مناقشة الدستور أو محاولة فرض جداول زمنية مصطنعة وخلاصات مسبقة لعملها، مشدّداً على أن الدستور وكل ما يتصل به هو شأن سوري- سوري يقرره السوريون بأنفسهم.

وخلال اللقاء الذي جرى في ختام زيارة وفد الجمهورية العربية السورية إلى نيويورك، حيث شارك في أعمال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، استعرض المقداد الجهود التي تبذلها الحكومة السورية لبسط الأمن والاستقرار في ربوع البلاد وإعادة بناء ما دمره الإرهاب بما يسهم في عودة المهجرين واللاجئين إلى بيوتهم حسبما ذكرت وكالة «سانا».

وأشار إلى الآثار السلبية والتداعيات اللاإنسانية التي يخلّفها الحصار الاقتصادي والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة ودول غربية أخرى على الشعب السوري والتي تتسبب بمعاناة شديدة للمواطنين السوريين على أصعدة مختلفة، مشدّداً على ضرورة قيام أبناء الجالية بفضح تلك الممارسات أمام الرأي العام الأميركي،

واستمع المقداد إلى الصعوبات التي تعترض بعض أبناء الجالية في إنجاز المعاملات القنصلية وذلك بسبب إغلاق الإدارة الأميركية للسفارة السورية في واشنطن والقنصليات الفخرية التابعة لها في الولايات المتحدة وطرح حلولاً عملية لحل هذه المشاكل تسهم في التخفيف من هذه المعاناة وتلبي احتياجات أبناء الجالية.

بدورهم عبّر أبناء الجالية عن شكرهم لهذه المبادرة، وأعربوا عن تقديرهم للتضحيات التي قدمها الجيش العربي السوري في دحر الإرهاب والجهود التي تبذلها الحكومة السورية لتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين السوريين في الداخل واهتمامها برعاية شؤون المغتربين في الخارج.

على خطٍّ موازٍ، أوضح صباغ خلال جلسة لمجلس الأمن، أن المقداد أشار في كلمة سورية أمام الجمعية العامة إلى أن سورية كانت منفتحة دائماً على أي مبادرات أو جهود سياسية صادقة وحيادية لمساعدتها في الخروج من الأزمة رغم العوائق التي تضعها دول ليس لها مصلحة في استمرار هذه الجهود بالاتجاه الذي يحقق الاستقرار في سورية ومع الحفاظ على الثوابت الوطنية.

وبيّن، أن سورية يسّرت إطلاق عمل لجنة مناقشة الدستور عبر مساهمتها في الوصول إلى اتفاق بشأن تشكيلة اللجنة وقواعد الإجراءات الخاصة بها، وشدّدت على ضرورة أن تكون هذه العملية وبقيادة سورية ومن دون تدخل خارجي أو محاولة فرض جداول زمنية مصطنعة أو خلاصات مسبقة لعمل اللجنة انطلاقاً من قاعدة أن الدستور وكل ما يتصل به هو شأن سوري- سوري يقرره السوريون بأنفسهم إعمالاً لمبدأ سيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها وهو المبدأ الراسخ الذي أكدت عليه جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالوضع في سورية.

وقال: إن سورية واصلت تعاونها مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة غير بيدرسون ورحبت بزيارته إلى دمشق يومي الـ١١ و١٢ من الشهر الجاري، حيث أجرى مباحثات بناءة واستمعنا اليوم لإحاطته ونرحب بما أشار إليه عن عزمه الدعوة لعقد الجولة السادسة للجنة مناقشة الدستور في جنيف في تشرين الأول القادم، مؤكداً ضرورة أن يحافظ المبعوث الخاص على دوره كميسّر وأن ينقل ما يحدث بصورة نزيهة وحيادية وموضوعية.

ولفت صباغ إلى أن ما تحقق في محافظة درعا مؤخراً من تسويات ومصالحات يؤكد مجدّداً حرص سورية على إعادة الأمن والاستقرار لكل أنحاء البلاد مع ضمان سلامة مواطنيها وحقن دماء الأبرياء.

وأشار إلى أن دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين والذي استخدمه البعض للتدخل بشؤون سورية وزعزعة الأمن والاستقرار فيها على مدى السنوات العشر الماضية يدفعنا إلى رفع الصوت عالياً لفضح هذه الممارسات ومطالبة تلك الدول بالعدول عن هذا السلوك التخريبي والتعلم من الدروس التي أفرزتها الحروب التي شنتها هذه الدول على مدى سنوات طويلة.

وأكد صباغ ضرورة إنهاء الوجود العسكري الأجنبي غير الشرعي على الأراضي السورية والمتمثل في وجود قوات الاحتلال الأميركية في شمال شرق سورية وقوات الاحتلال التركية في شمال غربها بشكل كامل ورفع الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية التي تفرضها أميركا والاتحاد الأوروبي ودعم جهود الدولة السورية وحلفائها في مكافحة الإرهاب وإعادة الأمن والاستقرار وإعادة بناء وترميم البنى التحتية المتضررة.

ولفت إلى ضرورة البدء بمشاريع التعافي المبكر ودعم الصمود وتعزيزها كماً ونوعاً في مختلف القطاعات بما يسهم في توفير الخدمات الأساسية للسوريين والنهوض بوضعهم المعيشي والإنساني إضافة إلى تيسير عودة المهجرين واللاجئين إلى مناطقهم.

وأشار إلى الممارسات العدوانية والتخريبية التي يقوم بها النظام التركي على الأراضي السورية من دعم للإرهاب وقتل وتدمير وتتريك ونهب للثروات واستخدامه المياه أداة لخدمة ألاعيبه السياسية وسلاحاً يشهره في وجوه ملايين المواطنين السوريين في استهتار بالغ بمبادئ القانون الدولي، مجدداً مطالبة سورية مجلس الأمن والأمانة العامة بتحمل مسؤولياتهما لوقف جرائم الاحتلال التركي وإنهاء وجود قواته على الأراضي السورية.

وكالات

قولاً واحداً

منذر عيد

أردوغان في سوتشي بلا درع أميركية

لن تكون سوتشي اليوم، عندما يحط رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان رحاله فيها، كما شاهدها في أيلول ٢٠١٨، ولن تكون موسكو في أعين أردوغان كما كانت في آذار ٢٠٢٠، فالرجل الذي تعهد حينما اجتمع مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بأن يكون الضامن للميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية الموجودة في إدلب، لتنفيذ مخرجات ذاك الاجتماع، سقط في كل الاختبارات والامتحانات، فظلت تلك المخرجات حبراً على ورق، بل على العكس زادت هيمنة التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها «جبهة النصرة»، على جل مناطق إدلب، وذابت الميليشيات المسلحة، التي يصفها النظام التركي بالمعتدلة في كيان «النصرة»، وظل طريق M٤ بانتظار تعهدات رئيس النظام التركي أن يوضع في الخدمة مع مساحة أمان على طول ضفتيه.

وإن كانت عناوين الملفات الرئيسة التي سيناقشها الرئيس بوتين ورئيس النظام التركي واضحة وصريحة، مثل الوضع في سورية وإدلب تحديداً وليبيا وإقليم ناغورني قره باغ والوضع الاقتصادي بين البلدين، إلا أن التوقعات حول تفاصيل نقاش تلك العناوين وبالتحديد ملف الوضع السوري، يبقى خفياً حتى الآن وإن كثرت التوقعات والتحليلات في المقاربات التي يمكن أن يتبعها الجانب الروسي مع النظام التركي حيال ذلك، حيث استبقت روسيا وقبل شهر من الزيارة المقررة اليوم، بغارات يومية على معاقل إرهابيي أردوغان في «خفض التصعيد»، وهي رسالة عمل الجانب الروسي على إيصالها إلى التركي لإفهامه بالنار ما لم يفهمه بالدبلوماسية، بأن بقاء التنظيمات الإرهابية في سورية لن يكون إلى ما لا نهاية، وأن القضاء عليها أمر حتمي لابد منه، وأن تهرب النظام التركي من التزاماته وتعهداته للجانب الروسي، ليس السبيل لحل الأزمة في سورية، وهو ما أكده المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف حين قال: إن الرئيس بوتين وأردوغان أبديا إرادة سياسية وتمكنا من التوصل إلى اتفاق بشأن إدلب، لكن لا تزال الأنشطة الإرهابية مستمرة في تلك الأراضي وأنه أمر غير مقبول وخطير، هو أمر يعرقل عملية التسوية في سورية.

أردوغان الذي يجيد الاستثمار في المتناقضات بين الدول، ويعرف كيف يلعب على حبال المراوغة والوقت، سيعرف حتماً كيف يخرج من «سوتشي» بشيء من المكاسب، أو أقله الخروج بأقل الخسائر، خاصة بعد خروجه خالي الوفاض، وبخيبة آمال كبرى في الحصول على ما كان يمني النفس به من محادثته الأخيرة مع الرئيس الأميركي جو بايدن، حيث قال للصحفيين، بعد اجتماع الأمم المتحدة يوم الجمعة الماضي: «في المناقشات مع بايدن التي كنت أتوقعها، لم تكن هناك النتيجة المرجوة»، الأمر الذي يشكل انتزاعاً أميركياً للدعم و «الدرع» اللذين كان يتدخل ويسمسر بهما رئيس النظام التركي في أزمات المنطقة، خيبة أمل قد يتلقفها الروسي ورقة ضغط على أردوغان، يعمل من خلالها على تحديد الأمور بشكل أوضح، وتسمية الأمور بمسمياتها وبشكل نهائي، تنزع من يد أردوغان ملكة التأويل والتحليل والتفسير، و«مشروعية» احتلاله أراضي سورية تحت ذريعة تنفيذ اتفاق أضنة ومحاربة الإرهاب.

من المؤكد أن اجتماع سوتشي اليوم ليس حالة منفردة أو حدثاً استثنائياً، فهو يأتي ضمن جملة من المتغيرات تشهدها المنطقة عموماً وسورية خصوصاً، الأمر الذي يجعله أمراً ضرورياً للتوصل إلى حلول تتناسب ومجمل الحلول والانفراجات التي تشهدها سورية على جبهات عدة، وكي لا يبقى النظام التركي يغرد خارج السرب ويسبح في بحر أوهامه إزاء مخططاته في المناطق التي يحتلها في شمال شرق سورية وغربها، حيث سبقه الرئيس الأميركي جو بايدن إلى تغيير الكثير من القناعات والمفاهيم والخطط تجاه سورية، سمحت في مجملها بكسر ما يسمى «قانون قيصر» عبر تزويد لبنان بالغاز المصري عبر خط الأردن- سورية، الأمر الذي تلقفته الدول العربية وقرأته بأنه ضوء أخضر للعودة إلى دمشق، وهو ما تُرجم في لقاءات وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد بالعديد من مسؤولي الدول العربية في نيويورك.

من الواضح أن ثمة متغيرات كثيرة، وربما مفاجآت بانتظار أردوغان في «سوتشي»، فسورية ٢٠٢١ ليست سورية أثناء الأزمة، فمن عمل على إغلاق الأبواب وهدم الجسور على الطرق مع دمشق، هو ذاته من يعمل حالياً على إعادة فتحها وترميم ما هدمه بيده، وفي نظرة سريعة على الأجندة الأميركية الحالية إزاء سورية، والحراك الذي تشهده الأروقة السياسية والاقتصادية والعسكرية الأردنية السورية، وتصريحات البعض ممن شيطن الدولة السورية بكل مستوياتها، نجد أن الأمور دخلت في الربع ساعة الأخير من عمر الأزمة في سورية، وأن الوقت ضاق على البعض كثيراً للحاق بقطار العودة إلى دمشق، لتعنته وقصر نظره ورهانه المستمر على المحتل، وهو حال ما يسمى رئيس «الائتلاف السوري» المعارض المدعو سالم المسلط، العميل للنظام التركي، وتقديمه اقتراحاً للإدارة الأميركية بتشكيل تحالف دولي جاد ينطلق من مشروعية التحرك تحت الفصل السابع وتكون مهمته الأساسية «اقتلاع» السلطات السورية على حد تعبيره، فيما أمل البعض بحجز تذكرة في ذاك القطار والذي مازال قائماً، وهو ما أكده المقداد بتحذيره القلة من أصحاب الأجندات الانفصالية في شمال شرق سورية من مواصلة أوهامهم، وعليهم أن يصحوا من غفلتهم ويتعلموا من الدروس الماثلة أمامهم وعلى مقربة منهم من أن الرهان على القوى الخارجية والاستقواء بالمحتل على أبناء شعبهم هو رهان فاشل ولا يجلب إلا الذل والهوان لأصحابه والأذى والضرر لبلادهم.

ضابط رفيع المستوى من الاحتلال التركي يتفقد جاهزية نقاط مراقبته تخوفاً من عملية مفاجئة

الجيش يكثّف ضرباته ضد الإرهابيين ويقضي على دواعش في البادية

| حماة - محمد أحمد خبازي

دمشق - الوطن- وكالات

بينما قضت وحدات الجيش العربي السوري العاملة في البادية الشرقية أمس على خلايا من تنظيم داعش الإرهابي، حققت قوات منه إصابات دقيقة في مواقع إرهابيي تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي المنتشرين في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، بينما شهدت نقاط الاحتلال التركي المنتشرة في إدلب استنفاراً بعد قدوم ضابط تركي «رفيع المستوى» على رأس وفد، للاطلاع على جاهزية تلك النقاط تحسباً لأي عملية مفاجئة قد تنفذها قوات الجيش والقوات الروسية الصديقة.

وبيَّنَ مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة في قطاع ريف حماة الشمالي الغربي من منطقة «خفض التصعيد»، كثّفت رماياتها المدفعية على مواقع لـ«النصرة» بسهل الغاب الشمالي الغربي.

وأوضح، أن الرمايات المدفعية طالت مواقع الإرهابيين في العنكاوي والزيارة وخربة الناقوس، محققة فيها إصابات دقيقة.

ولفت إلى أن وحدات الجيش العاملة بريف محافظة إدلب، دكّت برمايات صاروخية، نقاط تمركز الإرهابيين في محيط الفطيرة وبينين بريف المحافظة الجنوبي، وذلك رداً على خرقها اتفاق وقف إطلاق النار في قطاعي حماة وإدلب من «خفض التصعيد».

في المقابل، شهدت كل النقاط التابعة لقوات الاحتلال التركي الموجودة على خطوط القتال في جبل الزاوية وشرق مدينة إدلب ضمن «خفض التصعيد»، استنفاراً على خلفية قدوم ضابط رفيع المستوى على رأس وفد قيادي من قوات الاحتلال، لتفقد الجاهزية العسكرية والاطلاع على استعدادات النقاط تخوفاً من أي عملية عسكرية مفاجئة يشنها الجيش العربي السوري وروسيا هناك، وذلك حسب ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

وأشارت المصادر إلى أن زيارة الوفد ترافقت مع تعزيزات عسكرية تركية جديدة وصلت إلى النقاط العسكرية المنتشرة في المنطقة، مؤلفة من سلاح ثقيل من مدفعية ودبابات، حيث دخل رتلان للقوات التركية لأول مرة بعد توقف نقل التعزيزات لأسابيع طويلة.

وأكدت المصادر، أن نحو ٣٠٠ جندي تركي انسحب من إدلب إلى تركيا، أمس، وذلك بعد افتتاح الإجازات القصيرة لجنود الاحتلال الموجودين في نقاط المراقبة، وذلك بعد إيقافها أكثر من سنة ونصف السنة، مشيرة إلى أن جنود الاحتلال سيحصلون على إجازات قصيرة ليبلغ عددهم نحو ١٠٠٠ جندي خلال الأيام القليلة القادمة.

أما في البادية الشرقية، فقد بيَّنَ مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات مشتركة من الجيش والقوات الرديفة، قضت باشتباكات متقطعة، على خلايا من تنظيم داعش على طريق عقيربات – القساطل بريف حماة الشرقي، وذلك أثناء تمشيطها محاور بالبادية من الدواعش.

وأوضح، أن الطيران الحربي السوري والروسي، أغار على مواقع للدواعش بمثلث حماة – حلب – الرقة، محققاً فيها إصابات دقيقة، ولفت إلى أن التنظيم الإرهابي يتكبد كل يوم خسائر كبيرة بالبادية الشرقية.

بمقابل ذلك، تواصل الفلتان الأمني في مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية والميليشيات الموالية للاحتلال التركي في مناطق سيطرتها في شمال البلاد، حيث ذكرت مصادر محلية حسب وكالة «سانا»، أن انفجارين مزدوجين بعبوتين ناسفتين إحداهما مزروعة بدراجة نارية وقعا قرب مجمع أبو عمر كوشان على طريق النهر في مدينة جرابلس المحتلة بريف حلب الشمالي.

وأشارت المصادر، إلى أن الانفجارين تسببا بإصابة عدد من المدنيين بجروح تصادف وجودهم في المكان، إضافة إلى إصابة عدد من مرتزقة الاحتلال التركي الذين استقدموا تعزيزات إلى المكان وطوقوا محيط الانفجار.

آمال بأن تلزم روسيا أردوغان اليوم في قمة «سوتشي» بتنفيذ تعهدات «الاتفاقيات الثنائية»

| حلب- خالد زنكلو

أعرب مراقبون لمجريات القمة المرتقبة اليوم بين الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، ورئيس النظام التركي، رجب طيب أردوغان، في منتجع سوتشي، عن أملهم بأن تخرج بمصفوفة من «التفاهمات» التي تترجم على شكل «ترتيبات» من شأنها أن تخرج منطقة «خفض التصعيد» المشتعلة في محافظة إدلب من عنق زجاجة وبوتقة التصعيد، وصولاً إلى ترجمة الاتفاقيات الثنائية بين البلدين والخاصة بالمنطقة على أرض الواقع.

وتوقع المراقبون في تصريحات لـ«الوطن»، أن تتمكن موسكو من فرض شروطها وإملاءاتها على أردوغان بتنفيذ تعهداته والتزاماته التي أوجبها «اتفاق موسكو» في الخامس من آذار لعام ٢٠٢٠، بفتح طريق عام حلب – اللاذقية المعروفة بـ«M4»، و«اتفاق سوتشي» الموقع في ١٧ أيلول ٢٠١٨، والذي يتضمن الفصل بين التنظيمات الإرهابية والميليشيات التي تمولها وتدعمها أنقرة في «خفض التصعيد».

ومن المفترض أن تتوصل قمة سوتشي إلى «ترتيبات» ملزمة للجانب التركي بوضع جدول زمني لوضع «M4» في الخدمة بأقرب وقت ممكن، بهدف دعم حركة دوران الاقتصاد السوري، وقد تسبقه عمليات انسحاب للإرهابيين المنتشرين جنوب الطريق الدولية من مناطق محددة على أن يعقبها انسحاب «مبرمج» من كامل ريف إدلب الجنوبي مقابل «تفاهمات» أخرى في بقع جغرافية معينة، حسب المراقبين، الذين رأوا أن الطرف «مواتٍ» في هذه المرحلة كي تدفع موسكو أنقرة لوضع حد للتوتر الحاصل بينهما في ملفات عديدة، على الأقل في «خفض التصعيد» التي تلقي بظلالها على العلاقات الثنائية بين البلدين المتوترة أصلاً بسبب خلافات عميقة في قضايا إقليمية ودولية ذات اهتمام مشترك، انفرد بها النظام التركي بعيداً من التنسيق مع روسيا.

عزّز انتشاره في «حوض اليرموك» بريف درعا

الجيش يدخل «تسيل» ويبدأ بتسوية الأوضاع واستلام السلاح

وحدات الجيش العربي السوري تعزز انتشارها في العديد من قرى وبلدات حوض اليرموك بريف درعا الشمالي الغربي (سانا)

| الوطن

واصلت وحدات الجيش العربي السوري تعزيز انتشارها في العديد من قرى وبلدات حوض اليرموك بريف درعا الشمالي الغربي بالتوازي مع دخول وحدات منها والجهات المختصة إلى بلدة تسيل في المنطقة وبدأت عملية تسوية أوضاع المسلحين والمطلوبين والفارين من الخدمة العسكرية واستلام السلاح تنفيذاً للاتفاق الذي طرحته الدولة.

وذكرت مصادر مسؤولة في مدينة درعا لـ«الوطن»، أنه تنفيذاً للتسوية التي طرحتها الدولة في إطار حرصها على الحل السلمي وإعادة الأمن والاستقرار إلى كل أرجاء محافظة درعا وفرض كامل سيادتها فيها دخلت وحدات من الجيش والجهات المختصة صباح أمس إلى بلدة تسيل بريف المحافظة الغربي.

وأوضحت أن وحدات الجيش والجهات المختصة أنشأت مركزاً لتسوية أوضاع المسلحين والمطلوبين والفارين من الخدمة العسكرية واستلام السلاح في مبنى المجلس البلدي في البلدة الذي رفع فوق مقره علم الجمهورية العربية السورية.

وأكدت المصادر أن العشرات توافدوا إلى المركز لتسوية أوضاعهم وتسليم السلاح الذي كان بحوزة بعضهم للجيش تنفيذاً للاتفاق الذي طرحته الدولة وإيذاناً بإعادة الأمن والاستقرار إلى بلدتهم وإلى قرى وبلدات المنطقة وبدء المؤسسات الخدمية بعمليات إصلاح وترميم المرافق الخدمية فيها.

وأشارت إلى أن انضمام بلدة تسيل إلى التسوية جاء بعد انتهاء عمليتي تسوية الأوضاع واستلام السلاح في ناحية الشجرة في المنطقة ذاتها، حيث أقدم الكثير من المطلوبين والفارين من الخدمة العسكرية من مختلف قرى حوض اليرموك على تسوية أوضاعهم وتسليم السلاح إلى الجيش، حيث شملت عمليتا التسوية واستلام السلاح في الناحية المسلحين والمطلوبين والفارين من الخدمة العسكرية، من أبنائها وأبناء والبلدات التابعة لها وهي جملة، نافعة، القصير، كويا، معرية، عابدين، بيت آره، المزيرعة، الشبرق، المسريتية وعين ذكر.

وأعرب عدد من أهالي تسيل عن ارتياحهم لإطلاق عملية التسوية وعودة العشرات إلى ممارسة حياتهم الطبيعية، حسبما ذكرت وكالة «سانا».

وقال عبد الرزاق الزعبي أحد وجهاء البلدة: إن التسويات مطلب لأهالي تسيل لأن الدولة بمنزلة الأم لأبنائها، في حين أشار أحمد الحايك من الوجهاء أيضاً إلى أن البلدة بحاجة للتسويات ليسود الأمن والأمان ولتكون الدولة صاحبة القرار في كل المفاصل ولتعود عجلة العمل والإنتاج إلى الدوران، معرباً عن شكره لبواسل الجيش العربي السوري الذين أرسوا قواعد الأمن والاستقرار.

كما أشار يوسف الخلف من الأهالي إلى أن التسوية واجب وطني والأمور تسير على الوجه المطلوب بفضل التعاون المثمر بين الدولة والوجهاء، في حين بين رويلي الظواهرة وعلي الظواهرة من أهالي البلدة اللذين تمت تسوية أوضاعهما أنهما أجريا التسوية ليعودا لممارسة حياتهما الطبيعية.

ويأتي دخول الجيش والجهات المختصة إلى بلدات وقرى حوض اليرموك بعد اجتماع عقد الخميس الماضي في مدينة درعا بين اللجنة الأمنية في محافظة درعا ووجهاء المنطقة الذين وافقوا على التسوية التي طرحتها الدولة.

ورجحت المصادر ذاتها أول من أمس، أن يتم الانتهاء من تنفيذ التسوية التي طرحتها الدولة في ريف درعا الغربي «قريباً».

وبالتوازي مع دخول وحدات من الجيش والجهات المختصة إلى تسيل، واصلت وحدات منه تعزيز انتشارها في العديد من قرى وبلدات حوض اليرموك، وفق ما ذكرت المصادر.

وأوضحت أن وحدات من الجيش عززت مواقعها في قرية معرية على تخوم الجولان المحتل والحدود الأردنية جنوباً وفي ناحية الشجرة وقرية القصير.

وأكدت المصادر أن دخول وحدات الجيش إلى بلدات وقرى حوض اليرموك لاقى ترحيباً كبيراً من الأهالي لأن ذلك يهدف إلى إعادة الأمن والاستقرار إلى مناطقهم وتهيئة الظروف لممارسة حياتهم الطبيعية.